November 2004

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة السادسة والعشرون

روما، ايطاليا، 7 – 11 مارس/آذار 2005

المناطق البحرية المحمية ومصايد الأسماك

الموجز

تستخدم عادة المناطق المحمية (والمحميات) التي تخضع فيها أنشطة الاستخراج لرقابة مشددة (أو تحظر فيها) لحماية التنوع الحيوي المائي والموائل المعرضة للخطر أو الأنواع المهددة بالانقراض. ومن المتوقع أن يزداد استخدامها بعدما أنشأتها ودعت إلى تنميتها اتفاقية التنوع البيولوجي، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويطلب أيضاً الاستعانة بالمناطق البحرية المحمية وبالمحميات على اعتبارها أداة لإدارة مصايد الأسماك. وللمناطق البحرية المحمية عدد من الخصائص التي قد تكون مفيدة بالنسبة إلى مصايد الأسماك، غير أنّ لعدد من القيود سيئاته ما لم تصمم بالشكل الصحيح. ولا تزال التجارب المتوافرة عن تأثيرات المناطق البحرية المحمية على مصايد الأسماك نادرة الوجود مع أنها على ازدياد. ويعتمد إلى حد كبير أداؤها بالنسبة إلى موارد مصايد الأسماك وسبل العيش على نوع الموارد التي تحتاج إلى حماية وحالة مصايد الأسماك التي تقوم باستغلالها. ومن الضروري إجراء المزيد من التجارب قبل إصدار بيانات نهائية بشأن الدور المحتمل للمناطق البحرية المحمية في إدارة مصايد الأسماك في ظروف مختلفة. ويجب إنشاء مناطق بحرية محمية من خلال عملية تشاركية موسّعة يشارك فيها أصحاب الشأن الرئيسيون.

1- ورغم التقدم الملحوظ في الإطار المؤسساتي لمصايد الأسماك، يعاني 25 في المائة تقريباً من الموارد العالمية من الاستغلال المفرط. وإذا ما أردنا الإبقاء على الموارد عند مستوى قريب إلى أعلى إنتاجية حيوية ممكنة، كما يقتضيه قانون الأمم المتحدة للبحار ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002، فلا بد من اتخاذ مجموعة مركّبة مـــن الإجراءات التفاعلية، مثل حقوق الصيد وخفض قدرات الصيد وتحسين المشاركة والشفافية، وتفعيل الإعمال والامتثال وإشراك المستهلكين، وغير ذلك. والعملية الانتقالية التكييفية المطلوبة والاحترازية والمحافِظة على النظام الأيكولوجي، تترتّب عنها تكاليف اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة. وتزداد العملية

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع www.fao.org

تعقيداً بفعل الحاجة إلى التعاطي مع تأثيرات أنشطة أخرى للإنسان تهدد التنوع الحيوي وتركيبة النظام الأيكولوجي نتيجة التلوث والتلويث الكيمائي والإشعاعي وتدهور الموائل، وغير ذلك. ونحن اليوم أمام تحدٍ كبير لن نفوز به بسحر ساحر. ويندرج في هذا الإطار بالذات استخدام المناطق البحرية المحمية.

2- وقد عرّف الاتحاد العالمي لصون الطبيعة المناطق البحرية المحمية على أنها: "*أي منطقة تتألف من مساحة واقعة بين حدود المد والجزر أو دونها، بالإضافة إلى المياه عليها والنباتات والحيوانات والسمات التاريخية والثقافية المتصلة بها، والتي حماها القانون، وغيرها من الوسائل الفعالة لحماية جزء أو كل من البيئة التي تنطوي عليها*" (Kelleher وKenchington، 1991) وعملياً، استخدمت عبارة المناطق البحرية المحمية للإشارة إلى المحميات البحرية التي تحظر فيها أنشطة الاستخراج (لا سيما الصيد)، بالإضافة إلى المناطق الخاضعة للإدارة والتي يسمح فيها بممارسة بعض أنشطة الاستخراج، وإن كانت تخضع لأنظمة محددة حفاظاً على الموائل وعلى التنوع الحيوي. وينبغي التعاطي بحذر شديد مع الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية لهذين النوعين من المناطق البحرية المحمية على موارد المصايد وعلى المجتمعات الساحلية.

3- ويشير عدد من الصكوك الدولية ذات الصلة بمصايد الأسماك، إلى المناطق البحرية المحمية على أنها أدوات أساسية لصيانة الموارد البحرية وإدارة مصايد الأسماك. وهي تشمل تفويض جاكرتا بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي لعام 1995 في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992 وخطة التنفيذ والتنمية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في سبتمبر/أيلول 2002. ولا تشير صراحة مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة إلى المناطق البحرية المحمية، بل، مما نصّت عليه حماية الموائل المعرضة للخطر وإعادة تأهيلها لوقايتها من التدهور. وتعترف الخطوط التوجيهية الفنية ذات الصلة بإدارة مصايد الأسماك والنهج القائم على النظام الأيكولوجي للتعامل مع مصايد الأسماك أنه بإمكان المناطق البحرية المحمية أن تلعب دوراً حاسماً لضمان الصيد المستدام. وتستجيب الكثير من البلدان إلى هذه النداءات، وتعمد تدريجياً إلى إدماج المناطق البحرية المحمية ضمن نظم إدارة المصايد فيها. كذلك في السنوات الأخيرة، دعت المجموعات والوكالات المعنية بحماية البيئة بشدة إلى اعتماد المناطق البحرية المحمية كأداة أساسية من أدوات إدارة المصايد، وفي أحيان كثيرة، باعتبارها الحل الناجع للصيد المفرط. لكن في ذلك خطر بخلق توقعات غير واقعية وبتحويل الانتباه والموارد عن غيرها من الأنشطة العلاجية التي لا تقلّ أهمية عنها، إن لم تكن تتعداها في الأهمية في الكثير من الحالات.

4- وفي منظمة الأغذية والزراعة، أشارت اللجنة الاستشارية للبحوث السمكية في دورتها الرابعة في عام 2002 (المنظمة 2003) إلى أنّ المناطق البحرية المحمية لم تكن من أولويات المنظمة. واعترفت أنه قد تكون لها تأثيرات بالغة - إيجابية وسلبية - على الموارد السمكية وعلى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للصيادين، مع أنّ الغرض الأولّي منها، كان صيانة التنوع الحيوي. غير أنّ اللجنة الاستشارية أشارت إلى أنّ "*المعارف الحالية غير كافية للحكم بموضوعية على الدور الذي يمكن أن تؤديه المناطق البحرية المحمية في سبيل تحقيق أهداف إدارة المصايد، فضلاً عن الأهداف المتصلة بشكل وثيق بحماية التنوع الحيوي*" (تقرير الدورة الرابعة للجنة الاستشارية للبحوث السمكية، روما 10-2002/12/13، تقرير مصايد الأسماك رقم 699 الصادر عن المنظمة، روما، منظمة الأغذية والزراعة 2003 ص 25، المرفق هاء). وفي حين توجد مؤلفات علمية كثيرة لتوثيق المزايا الأيكولوجية للمناطق البحرية المحمية، لم تكتمل الأبحاث بعد إلى حد التوصية باستخدام المناطق البحرية المحمية على نطاق واسع في النهج القائم على النظام

الأيكولوجي للتعامل مع مصايد الأسماك. ومنذ ذلك الحين، توافرت بعض المعلومات الجديدة (مثلاً Gell وRoberts، 2003). وفي حين أنّ عدداً من الأسئلة لا تزال قائمة وأنه ينبغي تجنّب التعميم المتسرّع، يتضح أكثر فأكثر، دور المناطق البحرية المحمية والمحميات في ما يتصل بالمصايد وتأثيراتها المحتملة والنواقص فيها، وذلك من خلال استخلاص العبر من عدد من حالات النجاح والفشل.

5- وقد بحثت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط من خلال مشروع شبكة التعاون لتيسير تنسيق الدعم المقدَّم لإدارة مصايد الأسماك، دور المناطق البحرية المحمية بوصفها أدوات لإدارة المصايد (Esplá، Valle Pérez و*Bayle Sempere et al.*، 2004). وخلصت الدراسة إلى أنّ المناطق البحرية المحمية قد تكون، من حيث المبدأ، مفيدة للمصايد شريطة تصميمها بحكمة وبشكل مخصص للمصايد وإدراجها ضمن تدابير الإدارة التقليدية لخفض قدرات الصيد والحد من الصيد وإرساء حقوق الصيد وتحسين الانتقائية، وغير ذلك. ويكون ذلك على النحو التالي:

- الحماية من الانقراض للأنواع المستهدفة الضعيفة أو الأنواع المهددة بالانقراض، التي علقت في الشِباك بشكل عرضي والموجودة في مناطق بحرية محمية منذ فترة طويلة نسبياً من الزمن؛
- الحماية في المراحل الحرجة لدورة حياة الموارد الرئيسية، الأمر الذي قد يعزز الكتلة الحيوية الناشئة والتكاثر؛
- حماية الموائل المعرضة للخطر (مثلاً، الشعب المرجانية ومسطحات الطحالب والأعشاب البحرية) لتجنيبها التدهور المحتّم نتيجة الصيد؛
- تشكيل عازل في مواجهة التقلبات وتعزيز قدرة الأرصدة على مجابهة الظروف المناخية، من خلال صيانة الموارد الوراثية في مواقعها الطبيعية والمحافظة على "خزانات" الكتلة الحيوية لوضع البيض وتحسين فرص بقاء النسل على قيد الحياة والمحافظة على وظائف النظام الأيكولوجي؛
- تحسين المعارف المتعلقة بالنظم الأيكولوجية للمصايد من خلال نظم مرجعية متكاملة؛
- كأداة احترازية في المراحل الأولى لتطوّر المصايد الجديدة؛
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمصايد من خلال المحافظة على التنوع الحيوي وتحسين الكتلة الحيوية والغلال وإتاحة فرص عمل بديلة، مثلاً، عن طريق زيادة الاهتمام بالسياحة؛
- العمل بصورة أفضل من الخيارات البديلة التقليدية أو تحسينها، ومنها مثلاً، كمية المصيد الإجمالية المسموح بها والحصص في الحالات التي تتجمّع فيها الأنواع لوضع البيض باعتبار أنّ هذه التجمعات ستكون الهدف الأول بالطبع؛
- وقد تكون أيضاً المناطق البحرية المحمية الفعّالة أكثر فعالية من عمليات الرقابة على الحجم الأدنى المنتهكة في الغالب أو حظر إنزال الإناث الحاملة للبيض.

6- وفي المقابل، إذا ما صُممت المناطق البحرية المحمية في ظل فهم علمي غير مكتمل وعدم التنبّه بما فيه الكفاية لاحتياجات المصايد ولتدابير الإدارة الموجودة، قد تكون تلك المناطق غير فعّالة، لا بل، قد تؤدي إلى مفعول معاكس في القطاع للأسباب التالية:

- وقعها الإجمالي يتأثر بمواصفات المناطق البحرية المحمية وبالموارد والمصايد وبأنماط تشتت اليرقات وبالبدائل المتاحة للصيادين المتضررين، وغير ذلك؛
- تأثيراتها الإجمالية غير معروفة عادة وفي حين أنه أشير في معظم الأحيان إلى التأثيرات الإيجابية على الكتلة الحيوية وعلى التنوع في المنطقة البحرية نفسها، كما أنّ تأثيراتها

بلغت أيضاً حدود المنطقة، لا تزال المعلومات المتوافرة عن التأثيرات الإجمالية على المصايد قليلة أياً يكن بُعدها عن المنطقة البحرية المحمية؛
- قد تؤدي إلى نزوح الصيادين عن مناطق الصيد التقليدية مُجبرة إياهم على الانتقال إلى مناطق صيد نائية، فتزداد بالتالي تكاليف التشغيل والمخاطر على حياة الطاقم، وقد تتركز بكل بساطة جهود الصيد على مناطق أخرى؛
- قد تعرقل أيضاً الترتيبات التقليدية وأنماط استغلال الأنواع المهاجرة، مما قد يؤثر على التكافؤ ويزيد أسباب النزاع؛
- قد تخلّ بسبل العيش الساحلية، بما في ذلك التوازنات بين الأعمال البريّة والبحرية، كأن تحرم النساء مثلاً من أنشطة التجهيز والتجارة التقليدية التي اعتادت مزاولتها؛
- لا تقدّم أي ميزة حقيقية مقارنة مع الطرق التقليدية بالنسبة إلى الطرق المؤذية كالسمّ أو الديناميت التي حظّر استخدامها منذ زمن بعيد، لكن يصعب القضاء عليها في المناطق النائية أو في مناطق الفقر المدقع.

وفي الواقع، يُستشفّ من استعراض ممارسات الدول التي أرست مناطق بحرية محمية، وجود نسبة مئوية عالية من الفشل خاصة في البلدان النامية. فقد أشارت مثلاً إحدى الدراسات الأخيرة، إلى أنّ نسبة تصل إلى 80 في المائة من المناطق البحرية المحمية في الفلبين باءت بالفشل وإلى أنّ "تطبيقها يطرح تحديات كبيرة في ظل الظروف الاجتماعية والسياسية والبيئية الراهنة" (Pollnac *et al.*، 2001، *اقتباس في* Christie *et al.*، 2002).

7- إنّ التأثير الإجمالي للمناطق البحرية المحمية ودرجة مساهمتها في حل مشاكل المصايد ودرجة تقبّلها من جانب مجتمعات الصيادين يعتمد إلى حد بعيد على:

- نوع المنطقة البحرية المحمية مثلاً، مساحة الإدارة الفضائية المتعددة الاستخدامات مما يفسح المجال لتنظيم أنشطة الصيد أو محمية يمنع فيها الصيد؛
- تنظيم المناطق البحرية المحمية مثلاً، يعتبر أنّ التأثيرات المفيدة تكون أهمّ وموزعة بشكل أفضل مكانياً وبين الصيادين في حال إقامة المناطق البحرية المحمية على شكل شبكات في المناطق المناسبة والمتصلة ببعضها البعض؛
- نطاق الحماية الإجمالية والنسبة قياساً بالتوزيع الإجمالي للأرصدة، مثلاً اعتبر عادة أنّه ينبغي حماية 10-35 في المائة من مساحات توزيع الأرصدة المعنية كي تكون فعالة بالكامل (مثلاً Gell وRoberts، 2003)؛
- أنماط توزيع وهجرة الموارد بين المناطق البحرية المحمية والأماكن المحيطة بها، على اعتبار أنّ فترات الإقامة القصيرة في إحدى المناطق البحرية المحمية تخفّض أي منافع أو تلغيها؛
- استجابة الصناعة بالنسبة إلى الأهداف البديلة والامتثال للمنطقة البحرية المحمية، وغير ذلك، بما أنها تؤثر على تكاليف التنفيذ والأداء؛
- نوع المصايد المشاركة على اعتبار أنّ المناطق البحرية المحمية، قد تكون مفيدة أكثر لسكان المنطقة وللموارد الساحلية المتعددة الأنواع، التي تقوم المجتمعات الساحلية الصغيرة باستغلالها والتي ليست ممكنة من الناحيتين العملية والمالية لا لتقييمها ولا لإدارتها التقليدية.

8- وفي حين أشير في بعض المناطق إلى قيام الصيادين بتقديم الدعم المحلي للمناطق البحرية المحمية (لا سيما حيث كانت مفيدة محلياً)، لا تزال مجموعات الصيادين تقاوم بشدة مفهوم استثناء الصيد من مناطق الصيد التقليدية. وهذا أمر متوقع بالنظر إلى الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

والأخلاقية. ولكن في الكثير من الحالات، تكون قدرة المناطق البحرية المحمية على لعب دور تدبير مكمّل لإدارة المصايد، لا سيما في سياق نهج النظم الايكولوجية في مصايد الأسماك المتميّز بدرجة عالية من المشاركة، عالية لدرجة يتعذر معها تجاهلها، وثمة اتفاق في المجتمع العلمي على الضرورة الملحّة لاختبار المناطق البحرية المحمية علمياً في مجموعة متنوعة من الحالات لإيضاح قدراتها الكامنة والعقبات وشروط نجاحها بالنسبة إلى مصايد الأسماك (Hilborn *et al.*، 2003).

الإجراءات التي يتعيّن على اللجنة اتخاذها

9- يرجى من اللجنة أن تبحث في الطلب الاجتماعي الأبعاد بالنسبة إلى استخدام المناطق البحرية المحمية من أجل صيانة التنوع الحيوي وإدارة المصايد على حد سواء، وبالنسبة إلى هدف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المتمثل بإقامة شبكة مناطق بحرية محمية بحلول عام 2012. ويرجى منها إفادة الأطراف بخبرتها وبتعليقاتها، لا سيما في ما يتعلق بحسنات وسيئات المناطق البحرية المحمية كأداة من أدوات إدارة المصايد. وأخيراً، يرجى من اللجنة أن تقترح الإجراءات التي يجدر بالأعضاء في المنظمة وبأمانتها اتخاذها بهذا الشأن. وقد ترغب اللجنة بنوع خاص، أن تشير إلى وجهة نظرها بالنسبة إلى وضع خطوط توجيهية فنية لاختبار المناطق البحرية المحمية واستخدامها في إدارة المصايد.

المراجع

Esplá, R., A. Valle Perez, C. Bayle Sempere. 2004. Areas marinas protegidas como herramientas de gestión pesquera en el Mediterraneo (Área COPEMED). FAO. GFCM. COPEMED: 157 p.

Christie, P., White, A. and Deguit, E. 2002. Starting point or solution? Community-based marine protected areas in the Philippines. Journal of Environmental Management, 66, pp441-454.

منظمة الأغذية والزراعة 2003. تقرير الدورة الرابعة للجنة الاستشارة للبحوث السمكية، روما، 10-2002/12/13 تقرير مصايد الأسماك رقم 699 الصادر عن المنظمة

Gell, F.R. and C.M. Roberts. 2003. The Fishery Effects of Marine Reserves and Fishery Closures. WWF-US, Washington, DC

Hilborn, R.; K. Stokes; J. Maguire *et al.* 2003. When Can Marine Protected Areas Improve Fisheries Management? Ocean and Coastal Management

Kelleher, G. and Kenchington, R. 1991. Guidelines for establishing marine protected areas. A marine conservation and development report. IUCN, Gland, Switzerland. 79pp.